



صاحب الجلالة محمد السادس يوجه خطابا للأمة بمناسبة عيد العرش

طنجة : الاثنين 30 يوليوز 2001

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب أئمة المرسلين والآن من آل محمد وآل علي

شعبي العزيز،

إن احتفالكم اليوم بهذا العيد الوهسي المجيد، لهو أكثر من تخليد لذكرى تربع عاهل على العرش؛ لأنه بالأحرى تجديد للعهد المقدس الخالد للبيعة، وللميثاق الدستوري المتجدد، اللذين يهوقان ملكك أمير المؤمنين، حامى حمى الملة والدين، بأمانة ضمان سيادتك، ووحدةك الوهسية والترايبية، واستمرار دولتك ودولهما، وينيضان به مسؤولية قيادتك ووضع الاختيارات الكبرى للأمة، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

لقد كان عرش المغرب على الدوام أكثر من رمز للسيادة، لأنه أصل ولا يزال قيادة وهسية مسؤولية واعية لأمانتها العظمى، ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب، والشعب بالعرش لذلك فإن الاحتفاء به ليعد وقفة سنوية للتأمل والتدبر، لا للتساؤل عن نحن؟ وماذا نريد؟ فالمغرب دولة عريقة في حضارتها، متشبثة بهويتها ومقدساتها، دائمة الانفتاح على مستجدات عصرها، موحدة وراء عاهلها، رفيقة للتاريخ، تعرف من أين أتت، وإلى أين تسير.

ونحن البلد الذي قاوم فيه العرش الاستعمار، والإغراء الجارف للحزب الوحيد، والاقتصاد الموجه واستنساخ النماذج الأجنبية، لتمكين المغرب من مشروع مجتمعي ديمقراطي أصيل، جعل منه البلد المتميز بتحقيق المزوجة الخلافة بين الوفاء لتقاليد العريقة وبناء الدولة العصرية بقيادة الملك أمير المؤمنين، وبمؤسسات ديمقراطية في إطار منظم ومعقلن، يرسم لكل فاعل حقوقه وحدود مسؤولياته، ضمن منظور يعتبر أن الديمقراطية الحقيقية تركز على بعد تنموي قائم على حرية المبادرة الخاصة، المتشعبة بروح التكافل الاجتماعي.



وإذا كان من حقنا أن نفخر بالريادة في التوفر على هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي الواضح المعالم، الذي تحققت للمغرب بفضله عدة مكتسبات ; فإن ذلك لا يعني أننا لم نعرضنا عوائق، أو تعثرات، أو تعثرات مسيرتنا أوجه قصور وتعثرات، ولا يعفينا من التساؤل: ألم يكن بإمكاننا السير بسرعة أكبر؟ أو يمكن أداؤنا أحسن وأجود؟.

فلنجعل من المكاشفة والحوار بيننا جميعا، في هذا العيد، مناسبة لدعوة كل مغربي ومغربية للاعتزاز بالجوانب المشرقة في هذا المشروع المجتمعي مستحضرين مؤهلاتنا لتقويتها، ومستشعرين محدودية إمكاناتنا وما اعترى مسيرتنا من سلبيات، لا لزوم روح السلبية وتعتيم الأفق، بل لشحذ العزائم، ورص الصفوف، واستكشاف الحلول والموارد، لاستكمال بناء هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي، الذي عاهدناك منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، على التفاني من أجل ترسيخه، والعمل الدؤوب على تحسيده الأمثل في جميع المجالات

شعبي العزيز،

لقد بادرننا خلال السنة الماضية إلى ترسيخ ما تحقق لبلادنا من مكتسبات في مجال الديمقراطية السياسية معتمدين مواصلة هذا النهج في تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وفصل السلطة واستقلالها وتوازنها، وكذا توكيد المؤسسات التمثيلية، واللامركزية والجمهورية.

وفي سياق انتهاء انتداب المؤسسات المنتخبة، الوطنية والمحلية ; فإننا نؤكد أن من متطلبات توكيد ما تنعم به بلادنا من استقرار مياسي واستمرارية مؤسسية، والارتقاء بمستوى النظم الذي بلغه بناء الصرح الديمقراطي الوطني، إجراء الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي، وعندما نقول بإجراء الانتخابات في أوانها العادي، فإننا لا نعني بذلك عملية التصويت فقط ; بل نعني كل مراحل المسلسل الانتخابي التي يجب أن تتم في إبانها، وفي مقدمتها الحملة الانتخابية التي يتعين أن تنطلق في موعدها القانونية.

وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواطنين، فإننا ننبه إلى ضرورة عدم الزج بالبلاد في حملة انتخابية ضيقة. كما نؤكد وجوب عدم الخلخلة بين الحملة الانتخابية التي لها موعدها



القانوني المحدد، والحملة الانتخابية السياسية، التي تشيع البلبلة وتسم الأجواء السياسية، وتصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد، شاغلة إياهم بمزاجات ومشاكل جانبية ; بحيث أن جزء كبير من مشاكل المغرب الحالية إنما نجم عن هذه الفتنة الانتخابية.

وإننا لنهيب بالهبة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لحظات تعبئة وخصية قوية، وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإنجاز ومرتكزة حول نواة صلبة للأسسيات الأولى بدل جعل كل شيء أولويات برامج تركز بالأساس على كيفية خلق الثروة وإيجاد الموارد الكفيلة بتجسيد مشروعنا المجتمعي، بدل الصروحيات المغلوطة الداعية إلى توزيع تلك الثروة قبل إيجادها مشددين على وجوب مضاعفة الجهود من أجل تفعيل الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تتسامى على المنكسر السياسي الضيق.

وإنفس الحرص ننبه إلى أن الانتخابات وأنما هو الاقتراع ليست غاية في حد ذاتها؛ وإنما هي وسيلة ديمقراطية لإفراز نخبة من رجال الدولة، وأغلبية منسجمة، نابعة من انتخابات تنافسية نزيهة، معبرة بكل صدق وشفافية عن خيارات الناخبين والرأي العام، وملائمة لواقع مشهدها السياسي والحزبي.

وإننا لننبه كذلك إلى أنه إذا كان يجب على الحكومة والسلطات العمومية تحمل مسؤوليتها الكاملة في اقتراح واتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بإلزام الجهاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع، تحت المراقبة اليقظة والفعالة والمستقلة للقضاء بمختلف أصنافه ودرجاته ; فإنه يتعين على الفاعلين في المسلسل الانتخابي، من أفراد وهيئات حزبية أو نقابية أو مهنية، التحلي بفضائل السلوك الموأمن ; لأنه لا تنقصنا التشريعات الديمقراطية بقدر ما ينقصنا التشبع بالديمقراطية والالتزام بها ثقافة وسلوكا.

وإيماننا من جلالتنا بفضائل الديمقراطية المحلية؛ فقد سهرنا على تمكين ديمقراطية مدونة الجماعات المحلية وعصرنتها وعقلنتها؛ لتتحول جماعاتنا المحلية إلى رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجهة والجمهورية، التي نعتبرها خيارا استراتيجيا،



وليس مجرد بناء إداري، وننصر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانبثاق إدارة لا مركزية للقرب مسيرة من قبل نخب جهوية، وكذا تفتق الخصوصيات الثقافية، التي يشكل تنوعها مصدر غنى للأمة المغربية.

وإيماننا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في كل دولة الحق والقانون الوصية الموحدة، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوصية المتناسقة؛ فإننا نعتب عيد العرش المجيد، الذي يجسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأننا خير مناسبة لمكاشفتك، شعبي العزيز، بمسألة حيوية تممنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوصية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرغ عبر التاريخ.

أما التعددية، فلأنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية وعربية، و صحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها. وأما الالتحام، فقد تحقق لها بفضل الأخوة في العقيدة الإسلامية التي شكلت العروة الوثقى لأننا. وقد تمكنت هويتنا من تجسيد الوحدة والاندماج والتمازج ضمن أمة موحدة، لم تعرف أغلبية أو أقلية لأن مواطنيها يتقاسمون جميعا التشبث بثوابتها، وذلك بفضل ديمومة نظامنا الملكي منذ ثلاثة عشر قرنا، الذي أولى هويتنا، في وحدتها وتنوعها، رعاية مستمرة؛ جعلتها تنفرد، عبر تصور تاريخنا الوصني بخصوصيات لا نظير لها.

ولقد حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على أن يتقاسم معك، شعبي العزيز، في خضابه الموجه للأمة يوم 20 غشت 1994 بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب، نصرته الشاقبة لمسألة اللغة والهوية المغربية حيث قال رضوان الله عليه:



"...فتاريخنا تاريخ صنعناه بأنفسنا لأننا شعب تاريخي. فتاريخنا لم يكن أسامه ركنا واحدا بل أركاناً متعددة. وتلك الأركان كانت وهيبة وسليمة لأنها كانت متنوعة وصاحبة عبقرية وأصاله..."; مشدداً قدس الله روحه، على أنه :

"... يجب ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات علماً منا أن تلك اللهجات قد شاركت اللغة الأم ألا وهي لغة الضاد ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأجدادنا...".

ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود وهنية هامة، وتعاقبت لجان للإصلاح توجت بمصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي أجمعت عليه مكونات الأمة، من سياسة ونقابية واقتصادية وعلمية وجمعوية، في إطار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين .

ولقد رسم هذا الميثاق الإصرار العام لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على التحكم الجيد في استعمال اللغات الأجنبية، وعلى إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنصوصة التربوية الوطنية

وفي الوقت الذي نقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وشجاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلهمة من الفضيلة ; وحرصاً منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة ; واعتباراً منا لضرورة إعلاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتنميتها ; فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلالتنا الشريفة، وفي كل رعايتنا السامية، معهداً ملكياً للثقافة الأمازيغية، نضم على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم.



كما أننا سنعهد لهذه المؤسسة، التي سنسهر على إعداد الكهفم الشرف المحدث لها وتنصيها قريبا، بالقيام بمهام اقترح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمانغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوصني، وفي الشأن المحلي والجمهوري ؛ مجسدن بذلك البعد الثقافي للمفهوم الجديد للسلكة، الذي نحرص على إرمائه وتفعيله باستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تدبير شؤونها في إطار الديمقراطية المحلية التي نحن على ترميخها عاملون ؛ وفي نصاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤتمنون

شعبي العزيز،

لقد سبق لنا أن أكدنا، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل، وتعزيز دور الأحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية. ويوصف هذه الأحزاب هيئات أنالك بها الدستور تأخير وتمثيل الموالصين ؛ فإننا، على غرار توفر الجماعات المحلية والغرف المهنية والنقابات على تشريعات خاصة بها تضبط ممارستها لهذه المهمة الدستورية، أصدرنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات، الهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها، وتفادي تحول منع الدستور للحزب الوحيد إلى وجود أحزاب وحيدة في الواقع، أو الوقوع في خطأ قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المتفرقة الضعيفة، المعبرة عن مصالح ضيقة فنوية شخصية ؛ بدل أن يقاس بالنوعية الجيدة لأحزابه، وبمدى قدرتها الوصنية على التأخير الميداني للموالصين، والتعبير عن تصلعاتهم.

أما حقوق الإنسان، فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها، باتخاذ عدد من المبادرات والتدابير نذكر منها، على وجه الخصوص، مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة، التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها، والانسحاب على إحداث جهاز خاص يسهر على التصديق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال في حرص تام على حرياتهما وتعدديتهما، وعلى التوازن بين الحريات الفردية والجماعية، وبينها وبين الحفاظ على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه الحريات.



وإن عملنا الدؤوب من أجل توسيع فضاء الحريات وضمان ممارستها بإحداث أو تجديد المؤسسات التي نملك بها هذه المهمة، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواضع، اللذين ستولى تنصيبهما قريباً، والمرحلة المتقدمة لقانون المسطرة الجنائية؛ لا يوازيه إلا تشديداً على أن يكون استكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية، قائمة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، مستهدفاً بناء الدولة القوية، القادرة على فرض احترام القانون من قبل الجميع، ومنع الاستفراء بالرأي باسم الممارسة الديمقراطية

وتكريساً لمساواة المغاربة أمام القانون، فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا، وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية، فضلاً عن تسريع إصلاح القضاء الذي يكمل شركاً ضرورياً لسيادة القانون ومحفزاً قوياً على الاستثمار، بما يشيخه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار.

ولأن ممارسة الشأن العام لا تقتصر على المنتخبين، بل تشمل الجهاز الإداري الذي يجب أن يكون في خدمة المواضع والتنمية؛ فإننا نلج على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، وفق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تسيير المساهم، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الاستثمار.

وسعيًا وراء الحفاظ على ثقافة المرفق العام وأخلاقياته، من قبل نخبة إدارية متشعبة بقيم الكفاءة والنزاهة والاستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي ما من من كل أشكال الضغوطات وشبكات المحسوبية والمنسوبية، والارتشاء واستغلال النفوذ؛ فلن نقبل استغلال أي مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية؛ منتصرين من السلطات العمومية أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علاوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العمومية، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها.



تلك، شعبي العزيز، أمانة عرشك ومسؤولية الجالس عليه، كقائد رابع لمشروعك الحدائري الديمقراطي، وفي لهويتك، ضامن لما يتطلبه العصر من وجود حكم قوي يضمن استمرار الدولة، ويصون الحقوق والحريات، ويبلور تطلعاتك، ولخياراتك الكبرى. وكذلك هو صرحك المؤسسي، عتيد في أركانه، كامل في روحه، قابل للتحسين والتجديد في هندسته، على ضوء النتائج المستخلصة من سير مؤسساته، والحاجة لعصرنة هيكله وعقلنتها، وفي أفق الحل النهائي لقضيتنا الوصنية.

ومن منطلق إيماننا على سيادة المملكة ووحدة ترابها، فقد بادرننا إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ومسااعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي ومباشرة حوار جاد معهما ليجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أرحب معاني الجهورية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوصنية والترايبية للمغرب مؤمنين بعادلة قضيتنا جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا مصدرين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اتخاذ كل التدابير الكفيلة بتأمين العيش الكريم لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية سواء منهم المرابصون بها أو العائدون إلى حضن الوصن الغفور الرحيم.

وينفس الحزم والعزم نهضنا بالأمانة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أميراً للمؤمنين، وحامياً لحمى الملة والدين، فجددنا لبيوت الله أداءً وكهيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية، كما أعدنا هيكله المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء للنهوض بدورها كاملاً في مجال العبادات والمعاملات، بعيداً عن أي تحجر أو تصرف؛ حريصين على أن نجعل من المقاصد العليا لشريعتنا الإسلامية السمحة، ومن قيامها على الاجتهاد والانصاف ومن الانسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصيبنا للجنة استشارية خاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، استجابة منا لملتزم كافة الجمعيات النسوية المغربية

شعبي العزيز،



إن مشروعنا المجتمعي في شقة الاقتصاد قد اتسم بالريادة عندما أخذ باقتصاد السوق. وقد كان بإمكانه أن يحقق لنا ازدهاراً أكبر لو لم ما تطلب التوافق على أسسه من صبر ومكابدة وإقناع، وما اعترض مسيرته من عوائق موضوعية وذاتية، قدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاولات المغربية على القضيعة النهائية مع النزعة الريعية والانتهازية، المناقضة لروح المبادرة، وبالعمل على جعل السلطات العامة في خدمة الاستثمار، بتحسين مناخه وإنشاء شبائيك جهوية موحدة، وخفض تكلفة الإنتاج المصاكية والجبائية ; مولين عناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقطب رحى لكسب معركة تشغيل الشباب، وتمكينها من تدبير عصري لمفاتها الاستثمارية بتمويل مضمون وحرصاً منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رافعة قوية للاستثمار المنتج، وأداة فعالة لتنمية الثروة الاقتصادية الوطنية ; فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق نظام وكالة وطنية، كما قررنا أن نرصد لهذه الوكالة قسماً مهماً من عائدات خوصصة وفتح رأسمال المؤسسات العمومية، التي تشكل ملكاً للأمة، لتنمية هذا الرصيد الاقتصادي الوطني، وحسن استثماره لخلق مزيد من الثروات، بدل صرفه في الاستهلاك. وفي هذا السياق كان حرصنا على تصدي صندوق الحسن الثاني لأهم معيقات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع كلفة الأراضي وانعدام أو قلة الأماكن المجهزة، وذلك بتهيئ مناطق ومحلات صناعية وسياحية وتجارية، وتقويتها للمستثمرين بأئمة مناسبة، وتمويل مشاريع تحفيزية للاستثمار الخاص وإنعاش قطاعات البناء، ودعم السكن الاجتماعي، والحرق السيارة، والمنشآت العامة، ومؤسسات السلفات الصغرى، وتكنولوجيا الاتصال والاعلام.

وإذا كان تزامن الجفاف مع كسرية دولية صعبة، متسمة بارتفاع أثمان البترول وتقلبات أسعار العملة الصعبة، قد حال دون تحقيق كل النتائج المتوخاة من الاقلاع الاقتصادي ; فإننا قد حققنا نتائج مشجعة في القطاعات الواعدة للاقتصاد الجديد لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وكذلك الصناعة التقليدية والصيد البحري والتصدير، والسياحة.



وقد أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاصرة قوية للتنمية، لما يدره من فرص شغل وعملة صعبة، وما يتيح من انفتاح على الحدائق، باعتباره نشاطا اقتصاديا وثقافة وفنا للتواصل مع الغير كما عملنا على توضيح الرؤية الاستراتيجية في المجال السياحي بالاتفاق الإلهام الموقع بين الحكومة والمنعشين السياحيين، الذي يهدف إلى استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح سنويا في نهاية العقد الحالي؛ مهيين بجميع الفاعلين في هذا القطاع الحيوي لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي؛ داعين الحكومة والبرلمان إلى تعزيز الارتفاع المهم المسجل في عدد السياح والمداخل والاستثمارات السياحية بالتعجيل بإقرار النصوص التشريعية والتنظيمية التي سهرنا على تأخيرها لقطاع السياحة، والمبادرة إلى إيجاد نظام شفاف وعادل للتصنيف والجودة والمراقبة الحازمة، وإعادة هيكلة وتفعيل المكتب المغربي للسياحة؛ وهذا بموازاة مع تنوع المنتج السياحي والتأهيل الكمي والكيفي للموارد البشرية السياحية، واعتماد المنصور الجمهوري التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي.

وإننا لنؤكد على حكومتنا أن تواصل بحزم وعزم لا يكلان توضيح الرؤية الاقتصادية للمستثمرين من خلال مجموعة من التدابير والبرامج الملموسة التي من شأنها التحفيز على الاستثمار المنتج، المدرف فرص الشغل، والمشاريع المحددة والقابلة للإنجاز.

وبموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف للسنة الثانية على التوالي، من خلال مشاريع ملموسة للتنمية القروية المتدمجة، تتعامل مع هذه الآفة ككاهرة بنيوية؛ فقد واصلنا أيضا إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى، المتمثلة في بناء السدود وري الأراضي. كما أعلننا خلال ترؤسنا للمجلس الأعلى للماء، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحصين مكتسباتنا والتكيف مع إكراهات المحيط الطبيعي؛ جاعلين ثلاثية الأرض والإنسان والماء قوام سياستنا الفلاحية، وغاية العناية الخاصة التي نحيك بها الفلاحين، وبخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الديون المترتبة عليهم، وإعادة جدولة أداء القسط المتبقى على المدخر البعيد.



وإننا ندعو مجدداً إلى التعامل مع الماء كمادة ثمينة لا تعوض، والنظر للأرض الصالحة للزراعة كثروة إن لم تنقص مساحتها فإنها لن تزيد، وإلى الإنسان كوسيلة وغاية للتنمية القروية المبنية على تكوينه وتحسين ظروف عيشه، وفك عزله.

شعبي العزيز،

إن النجاح الذي عرفته عملية فتح رأس مال اتصالات المغرب والتقدم الذي حققه هذا القطاع يحفزنا على استلهام تجربته من أجل وضع رؤية استراتيجية تتوخى إصلاح المقاولات العمومية، وتمكينها من هياكل قانونية ومالية عصرية وملائمة لمهامها، وتعزيز تنافسيتها الداخلية والخارجية، وفتح رأس مالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، بطريقة تمكنها من الاستمرار في تنمية الاقتصاد الوطني وبناء تحالفات استراتيجية حتى تكون بمثابة رمز عولمة الاقتصاد المغربي.

يبد أن الانفتاح على رأس المال الخاص وطنياً كان أو أجنبياً لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن مهمة المرفق العام، الملازمة للمقاولات العمومية؛ بل يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تحسين تدبيرها، وتقوية تدخلاتها، وتسهيل مراقبتها، وتمكينها من الموارد الجديدة، اللازمة للرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها، خدمة للمصلحة العامة.

وإذا كانت عمليات الخصخصة وفتح رأس مال المقاولات العمومية، ومنح امتياز استغلالها قد مكنت خزينة الدولة من مداخيل استثنائية؛ فإننا نتكبر من حكومتنا استثمارها كما هو الشأن بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق مزيد من الثروات، بوضع مشاريع منتقاة بدقة؛ مشددين على مواصلة ترشيح النفاق العام، ومحاوية كل أنواع التبذير والحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية، المحصل عليها بعد سنوات من التضحيات؛ داعين القطاع البنكي إلى تعزيز جهود تحديثه، وحفزها على الاستثمار، وتكفير بعض مؤسساته التي تواجه بعض المشاكل، لينهض بدوره كاملاً كرافعة للإقلاع الاقتصادي.



ويقينا منا بأنه مهما كانت الشروط المادية والمالية أساسية لحفز الاستثمار؛ فإنها تكفل رهينة بتوفر المناخ الاجتماعي السليم، وعلاقات الشغل التعاونية والتشاركية، فإننا ندعو النقابات والمقاولات والسلطات العمومية إلى تبني ثقافة اجتماعية جديدة، تعتمد المواطنة والحوار الدائم، وإحلال قوة القانون محل قانون القوة، وتركز على ضمان فرص الشغل والاستثمار لكسب رهانات العولمة والتنافسية؛ مجددين دعوة حكومتنا إلى الإسراع بوضع النص المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبدل اختزال هذا المناخ الاجتماعي، المحفز على الاستثمار والتشغيل، في مجرد إقرار مشروع مدونة الشغل، التي يتعين حسم أمرها، فإننا ندعو لإقرار عقد اجتماعي جديد ومتكامل، قوامه إخراج مدونة الشغل إلى حين التصديق، وإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب، وإخراج التغطية الصحية الإجبارية إلى حين الوجود، والتشجيع على إنشاء مؤسسات للأعمال الاجتماعية للأجراء والموظفين، وحل النزاعات الاجتماعية الحادة، وإصلاح الأجهزة الإدارية والقضائية المكلفة بحل نزاعات الشغل، وانخراط رجال السلطة في حل المنازعات الاجتماعية، كسبعا للمفهوم الجديد للسلطة، وتكهير وضعية الصندوق الوصفي للضمان الاجتماعي والتعاضديات، واحترام التشريعات الاجتماعية الأساسية، وابتكار أساليب جديدة لتشغيل الشباب، وإعادة التأهيل لولوج سوق العمل وكل ذلك ضمن منظور شمولي لمكافحة كل مظاهر العجز الاجتماعي، من بطالة وفقر وأمية وإقصاء، لا بوازع ديني وأخلاقي فحسب، وإنما أيضا في إطار سياسات عمومية تستهدف التنمية البشرية وخلق الثروة الوطنية، وكسب رهان مجتمع المعرفة والاتصال، الذي لا يقاس فقط بالتجهيزات والآليات، بل كذلك بمقدار تنمية رأس المال البشري وتأهيله.

ومن هنا كانت بداية تفعيلنا للميثاق الوصفي للتربية والتكوين بجعله أولوية وطنية لهيئة العشرية الحالية، معتزمين بلوغ مقاصده النبيلة التي تسمو بفرق كل اعتبار.

وإذا كانت عدة أوراثة قد انطلقت في هذا المجال، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين يكفل في حاجة إلى نفس وجرة أكثر؛ إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أو التصيق الانتقائي، كما



يتطلب الالتزام لا بالكلم فقط، وإنما بالكيف أيضاً، وبخاصة في محطاته الأساسية المتمثلة في
تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي، مع خضوع إصلاح هذا النظام
للتقويم المتجرع والمستمر؛ منتصرين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الاعتمادات
الكفيلة بتطبيق مقتضيات الميثاق، وأن تخرج إلى حين الوجود النصوص القانونية والجبائية القيمة
بجعل الجماعات المحلية والقطاعات الخاص بنهضان بدورهما الكامل كشريكين فاعلين
وجادين، ملتزمين بتحقيق الأهداف النبيلة للإصلاح.

ومن منطلق العصف الخاص الذي نكته لأسرة التربية والتكوين، وتحفيزاً لها على تفعيل هذا
الإصلاح الأساسي الذي يتوقف على تعبئتها؛ فقد سهرنا على وضع الإطار القانوني وتخصيص
الخلاص المالي لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التربية والتكوين، التي ستولى
تنصيب أجهزتها المسيرة في القريب العاجل.

وإننا ندعو كل الفاعلين، من سلطات عمومية وجماعات محلية وقطاعات خاص ومجتمع مدني،
أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة، الذي يتوقف عليه تكوين
مواهب وفي لهويته، مؤهل لرفع تحديات عصره.

شعبي العزيز،

إنه بقدر ما كان انشغالنا بترسيخ المشروع المجتمعي على المستوى الوطني، لم يفتأ انشغالنا أيضاً
متواصلاً لاستثمار إشعاعه الديمقراطي، من أجل توليد السمعة الدولية للمغرب، كقطب جهوي
وإقليمي فاعل، وشريك مسموع الكلمة لدى الدول العظمى، ونصير للقضايا العادلة للدول النامية
؛ ومركز إشعاع واستقرار؛ حريصين على أن تكفل دبلوماسية متفاعلة مع التحولات المتسارعة
التي تصبغ العلاقات الدولية، فاعلة ضمن المنظمات الأممية، وعاملة على تحقيق أهدافها النبيلة
في إقامة نظام عالمي عادل ومتضامن يسوده السلم والوفاق.



وتأسيسا على ما للمملكة من رصيد حضاري وتاريخي وإشعاع دولي، وموقع استراتيجي، فقد عملنا على الحفاظ على هذه المكاسب، ساهرين على أن يكون محيضا مستقرا، وعلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه أشقائنا

وشركاتنا.

وهكذا، ومواصلة لسياسة التآزر مع القارة الإفريقية، التي تجمعنا وإياها روابط تاريخية وحضارية ودينية، وعلاقات تضامن وحدوية راهنة؛ فقد كان اهتمامنا كبير بدعمها من خلال تبادل الزيارات والوفود، التي عززت علاقاتنا مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وفي مقدمتها لقاءات القمة، التي تمت، سواء باستقبالنا، أو بقيامنا بزيارات رسمية لإخواننا الأجلاء، أصحاب الفخامة رؤساء الدول الشقيقة؛ للسينغال وغانا والنيجر والكوغون.

وقد حرصنا على الحضور في التظاهرات الكبرى التي شهدتها قارتنا، حيث شاركنا شخصيا في القمة الواحدة والعشرين لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا، التي انعقدت بالعاصمة الكاميرونية، حيث دعونا بهذه المناسبة إلى الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاستثنائية الإفريقية، والبعد الإنساني لإكراهات العولمة التي تواجهها.

وفضلا عن مساهمة المغرب في برامج التنمية، لفائدة سبع عشرة دولة إفريقية، فقد انتدبنا وزيرنا الأول لتمثيل جلالتنا في الدورة الثالثة لمؤتمر تجمع دول الساحل والصحراء، التي انعقدت في السودان، والتي تميزت بانضمام بلدنا إلى هذا التجمع، الذي نتطلع إلى أن يفتح مجالات جديدة للتعاون الإفريقي الجاد.

كما تولى بلدنا أيضا تنظيم أول قمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، تحت رعايتنا السامية، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم. وتدخل هذه التظاهرة، التي اعتنت بأوضاع الفتاة الإفريقية ضمن الإعداد للقمة العالمية للكف، التي أنصنا بشقيقنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، رئاسة لجنة وظيفية تحضيرية لها، ضمت، علاوة على القطاعات الحكومية، فعاليات المجتمع المدني؛ وكان لها تحت إشراف سموها جهود فعالة،



سواء في تحضير المغرب لهذه القمة، أو في احتضان لقاءات وزارية وجمهورية إفريقية وعربية، لضمان المساهم الجيد للمغرب وإفريقيا في هذا الملحق الأممي.

ولن حرصنا على تمتين علاقات التضامن والتعاون مع أشقائنا بإفريقيا، لا يوازيه إلا اهتمامنا الكبير بعلاقاتنا مع أشقائنا في الوطن العربي، حيث شكلت قضايا أمتنا العربية أهمية كبرى في انشغالنا وتفكيرنا، وفي مقدمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، مساندين، في كل مناسبة الجهود الرامية إلى توفير الشروط المؤدية إلى وقف البصم الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني الأعزل، وامتشاف الحوار، قصد الوصول إلى إرساء سلام دائم وعادل، وشامل في المنطقة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، التي حرصنا بوصفنا رئيسا للجنة القدس على عقد دورة خاصة لها، وأكدنا في كل لقاءاتنا الدولية على رفض تكريس الاحتلال الإسرائيلي لها بالقوة، وكمس لها بما كرم وفضاء لتعايش الأديان السماوية، مدعمين عمل الأجهزة المسيرة لوكالة بيت مال القدس الشريف، ومحتضنين اجتماعاتها وأنشطتها لمواصلة النهوض بمهمتها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية.

كما حرصنا على الدعوة في القمتين العربيتين للقاهرة وعمان إلى خلق مناخ عربي حديد، يؤهل الأمة العربية للقيام بدور مؤثر وفعال لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة، ونبذ الخلافات، وتعزيز التعاون والتضامن العربي. وقد سعدنا، في هذا السياق، بلقاء أشقائنا أصحاب الجلالة والفضامة والسمو من القادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وليبيا، وتونس، وسوريا، ولبنان، ماهرين على أن يوفر انعقاد دورات اللجان المشتركة مع الدول العربية الشقيقة، وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، مناسبة لمواصلة تعميق التعاون الشائني والعربي في مختلف المجالات.

وبمبادرة من جلالتنا، أشرفنا على التوقيع على إعلان أكادير بشأن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، بين مجموعة من الدول العربية المتوسطية، من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع كسبعية التوجهات الاقتصادية المعاصرة.



وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، كان لمملكنا نشاط مكثف، حيث شارك المغرب في أشغال مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة، التي انعقدت بالدوحة، موكدين مواقفنا المتضامنة والثابتة تجاه كافة القضايا الإسلامية ; فضلا عن المساهمة الجادة للمغرب في كل الهيئات المتفرعة عن هذه المنظمة، والبرامج التي تنجز تحت إشراف أمانتها العامة التي أجمعت الدول الإسلامية الشقيقة على استمرار تولي المغرب لها.

وعملا على توسيع آفاق التعاون بين المغرب والدول الآسيوية، فقد قمنا بزيارة رسمية لجمهورية الهند، ساهمت في تمتين روابط الصداقة العريقة التي تجمعنا بهذا البلد الكبير. كما انتدبنا وزيرنا الأول للقيام بزيارة إلى كل من باكستان وإيران موكدين بذلك عزمنا على تعزيز علاقات المغرب بهذين البلدين الآسيويين الإسلاميين الكبارين.

أما بخصوص اتحاد المغرب العربي، الذي تتقاهم فيه الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسمية لسياستنا الخارجية، فإن تجاوب المغرب مع المبادرات المادفة إلى تحريك آليات هذا الاتحاد لا يوازيه إلا حرصه على أن يعرف انطلاقة جديدة قائمة على الواقعية والمصادقية، والتوجه نحو المستقبل، موكدين العزم على تذليل كل العقبات التي تعوق تفعيل هذا الاتحاد الذي نعتبره خيارا استراتيجيا.

وقد عرفت علاقاتنا مع أوروبا مرحلة جديدة اتسمت بدخول اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، ويتأكدنا على منصورنا الجديد بخصوص انبثاق ارتباط قوي بالاتحاد الأوروبي، في إطار نظام شراكة متقدمة ومتطورة، تتجاوز المقاربات التقنية والتقليدية لتتسم بتوجهات ذات بعد شمولي تضامني متجدد، مثلما ألقنا على ذلك خلال زيارتنا للجمهورية الفرنسية الصديقة.

كما كان لمملكنا دور فاعل في تنشيط التعاون الأوروبي «متوسمي تجسيدا لدورنا الحضاري في المنطقة المتوسطية، حيث دعت دبلوماسيتنا في كل المناسبات إلى ضرورة البحث عن



أسلوب جديد يمكن المنهقة المتوسكية من السير نحو فضاء يسوده السلم والازدهار في إطار
احترام ثقافات وقيم كل الأعراف.

ومن نفس المنصور نسعى جادين إلى العمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة، من أجل زيادة
توضيح علاقات الصداقة التاريخية والتعاون المثمر التي تجمع بلدينا الصديقين. كما نعمل على
توسيع آفاق التعاون والتضامن، بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، التي نتقاسم وإياها نفس
الانشغالات التنموية والحضارية.

وقد أولينا عناية خاصة، سواء على مستوى سياستنا الداخلية أو في لقاءاتنا الدولية وعمل
ديبلوماسية، لقضايا جالياتنا بالخارج، التي سهرنا، من منطلق ما نكنه لها من سابق الرعاية
وموصول العناية، على وضع منصور جديد لمقاربة قضاياها.

شعبي العزيز،

إن مخالفتنا لك في هذا اليوم الأغرتيم لنا الإعراب لك عما يغمرنا من سعادة ورضى وتأثر
عميق بما يجيش به قلبك من مشاعر ولذتك ووفائك لجلالتنا، ملتفا حول عرشنا، واثقا من تفانينا
في خدمتك وإخلاصنا في العمل، متفكرين لميادين أحوالك في كل أرجاء المملكة، عازمين
على تحقيق الإصلاحات الأساسية التي من شأنها استكمال إنجاز المشروع المجتمعي
الديمقراطي، بمشاركة كل فئاتك ومؤسساتك، وجميع سواعد أبنائك ولهاقاتك، مرحلة
مرحلة، ولينة لينة، لتحقيق مهامك على درى التقدم والبناء، وضمان وحدتك وسيادتك،
مستنهمين عزمك على التعبئة الشاملة والانخراط الفعلي في معركة الجهاد الاقتصادي
والاجتماعي، الذي نخوض غماره، والتخلي في هذا الجهاد بأفضل سلاح، وهو الإيمان بالقيم التي
يمليها دينك، وتقتضيها وحنيتك.

وفنتهن هذه المناسبة الخالدة لاستحضار ذكرى الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعمون
وأبناؤنا المجاهدون، والترحم على أرواحهم، وفي مقدمتهم جدنا بكل التحريين جلالة الملك محمد
الخامس، ووالدنا باني المغرب الحديث جلالة الملك الحسن الثاني قدمس الله روحيهما، وكذا



أرواح شهداء المقاومة والتحرير كما نذكر باعتران في هذه المناسبة الوطنية الكبرى صمود قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، مجتهدين التنويه بها والإشادة بأعمالها وتفانيها في خدمة الوطن والمواطنين، وبخاصة منها تلك التي تراكمت في جنوبي المغرب، ساهرت على أمنه واستقراره، أو تلك التي بعثنا بها إلى جهات من إفريقيا وأوروبا للمشاركة في الأعمال الإنسانية النبيلة، التي تقتضيها تقاليد المغرب، في النجدة والمساعدة ودعم السلام.

والله نسأل أن يشد أزرنا بشعبنا، ويسدد خطانا، ويكفل بالنجاح والتوفيق مسعاونا، لتحقيق ما نبتغيه من نبيل المقاصد وصالح الأعمال، وأن يبقى الوشائج التي تشد بعضنا إلى بعض عروة وثقى، لا انفصام لها، وأن يصل صدق أقوالنا بصدق أفعالنا «« وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا «« صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .